

يرتبط بها من فعاليات ظل تشيبتها يدور في فضاء المجتمع الأهلي الفلسطيني والدولي في الوقت الذي لم تستحوذ فيه القضية بالاهتمام، ولم يستثمر الرأي بالقدر الكافي لدى قطاعات المجتمع الأهلي العربي والإسلامي.

استشراف مستقبل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية استناداً إلى مجمل المعطيات والظروف يؤشر إلى صعوبة تصور مباحرة الرأي لفضاء التجريد القانوني نزولاً إلى النفاذ العملي على أرض الواقع، إلا أن التعاطي مع الرأي على هذا المنوال يُضيق الكثير من الفرص، ويعاضم من المخاطر، فإذا كانت إزالة الجدار فرضية يتعذر تحقيقها في المدى القريب، فإن الأمر يؤشر إلى فوائد كثيرة يمكن تحقيقها من خلال الرأي.

فلا بد من استثمار الرأي في المسار السياسي، كما يستلزم الأمر إدارة حملات واعية ومنظمة للضغط على الكيان الصهيوني وتكريس عزلته باعتباره يشكل تنوعاً غير متجانس مع الشرعية الدولية، وخارجاً عن سياقها، إضافة إلى ذلك فإن الرأي يمنح مزيداً من الشرعية للمقاومة للرد على ذلك العدوان والخرق الجسيم للقوانين والمواثيق الدولية، ومن البديهي أن كل هذه العوائد وغيرها لا يمكن تحقيقها إلا بتوفر القناعة والإرادة، فالحقوق التي يسكت عنها أصحابها ويستنبهون إزاءها تظل في دائرة التجاهل والنسيان، وإن توفرت لها كل مسوغات الإلزام القانوني والعدالة. ■

الوطنية غير قادرة على حيازة النفاذ الإجرائي للرأي الاستشاري بالنظر إلى الإعاقات الموضوعية، فإنها تبقى مسؤولة عن محدودية النجاح في استثمار مفاعيل الرأي الاستشاري ووضعه في قلب المسار السياسي كاشتراط لا يمكن حلحلة الأمور من دونه.

على الصعيد العربي فإن الأداء شهد حالة من التدنّي، وعدم الفاعلية إلى الحد الذي يمكن معه القول إن الأمور قد بدت وكأن رأياً استشارياً من أعلى هيئة قضائية لم يصدر.

لقد فشلت الأطراف الرسمية العربية في استثمار الرأي الصادر عن محكمة العدل الدولية، وهذا الفشل لا يرتبط بالقدرة على وضع الرأي في مساحة النفاذ بقدر ما يرتبط بالعجز عن تحقيق عوائد سياسية إجرائية لصالح القضية الفلسطينية، فلم تفلح الأطراف الرسمية العربية في الضغط السياسي على الجانب الصهيوني، ولم تتحرك بالشكل الكافي والمطلوب لعزل (إسرائيل)، بل إن عكس ذلك هو ما حدث فقد عادت إلى الظهور مرة أخرى موجات الهرولة، وأفكار التطبيع، وسياسات توثيق الصلات، وكان جدار الفصل العنصري يُبنى على المريح.

إن الترهل الرسمي والعجز عن الاستفادة من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية قد يجد أحد تفسيراته، ربما في عدم الوعي لدى البعض بأن الأخطار والمخاطر المحدقة بالحقوق الفلسطينية. فجملة من الثوابت والمفاصل الحقوقية الفلسطينية

يتهددها استمرار هذا الجدار واستقراره، بل إن معظم قضايا الحل النهائي يبدو من السداجة التباحث في تفعيل التفاوض بشأنها في ظل بقاء الجدار، فالموارد الطبيعية، وحقوق اللاجئين، ووضعية القدس، كل تلك القضايا المصيرية تبدو في مصاف الحقوق المصادرة عليها في حال بقاء الجدار.

إن محدودية الإفادة من الرأي الاستشاري وممكنات تفعيله لا يمكن عزوها بالكلية إلى ضعف الإلزام المتولد من البناء القانوني، وظرافية المشهد السياسي، فقدر كبير من المسؤوليات يقع على الطرف الفلسطيني والعربي، والذي اتسمت مواقفه بقدر كبير من الاتكالية والسلبية، وعدم القدرة على صياغة الخطاب ورسم السياسات بما يمكن في خاتمة المطاف من تحصيل أكبر العوائد الممكنة لصالح القضية الفلسطينية.

إذا تجاوزنا الدائرة الرسمية وصرنا بأبصارنا باتجاه حركات المجتمع الأهلي يمكننا ملاحظة أن قضية الجدار وما

وكانه من الممكن التعايش والتعاطي مع واقع الجدار والاستمرار في المسار السياسي المتكسب، رغم أن الجدار يصدر كل معطيات الحل السياسي، فالأفق السياسي يصبح غير ذي معنى في ظل بقاء الجدار الذي أسس لقطع الطريق على إقامة الدولة الفلسطينية من خلال الاستيلاء على نصف الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتقزيم البنية الجغرافية المتاحة، بحيث لا يتبقى لها إلا ممكن واحد يتمثل بإقامة دولة تابعة عاجزة عن الاستيعاب السكاني المتزايد، ناهيك عن عجزها عن استيعاب اللاجئين.

حقيقة مصادرة الجدار على أفق الحل السياسي أقر بها الجانب الأمريكي ذاته، فقد تحدث الرئيس الأمريكي، والكثير من أركان قيادته عن الجدار الذي يتولى كالأفعى داخل الأراضي الفلسطينية حيث يحول دون قيام دولة فلسطينية.

## دور السلطة الفلسطينية

لقد كان لزاماً على السلطة الوطنية أن تصوغ خطابها السياسي، وترسم استراتيجيتها، وتضع خططها بجملة من الاشتراطات في طبيعتها ضرورة احترام القوانين والمواثيق الدولية، وما يتعلق بذلك من تقويض الجدار، وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم، إلا أن الخطاب السياسي للسلطة الوطنية ودورانها في المسار السياسي ظل متسماً بهامشية الحضور، وثانوية الإلحاح ما جعل الأمر يظهر في صورة أقرب إلى الإذعان لسياسة الأمر الواقع، والاستعداد للتكيف والتعايش مع المستجدات.

إن المتابع للأحداث يلحظ حالة من الافتراق، فالعدو الصهيوني لا يمل من تكرار أراجيفه حول «التوقف عن الإرهاب»، وتضيق البنى التحتية كاشتراطات لا محيد عنها لإعادة الحراك للمسار السياسي، والإدارة الأمريكية لا تتوقف عن ترديد معزوفة أن إقامة دولة فلسطينية رهن بالتخلي عن الإرهاب والعنف، في الوقت الذي لا نسمع خطاباً من السلطة الوطنية، ومعها كل الإثباتات والأسانيد القانونية الداعمة حول ضرورة هدم الجدار كاشتراط موضوعي لا يمكن تجاوزه للانخراط في المسار السياسي.

لقد أدى تهافت التعاطي السياسي للسلطة مع إشكالية الجدار إلى محدودية الخسائر السياسية للطرف الصهيوني وظهيره الأمريكي، فليس صحيحاً الوقوع في أسر الحدية، وإشاعة تصور مؤداه أن مكمن العلة في الظرفية السياسية الموضوعية.

فقد كبير من الإخفاق ومحدودية الإنجاز يعود إلى القناعات والإرادة الذاتية، فإذا كانت السلطة

